# *الإبلاغ المالي بالوقت الحقيقي ودوره في تعزيز خاصيتي الإكتمال والتوقيت " المناسب لقراري الأستثمار وتوزيع الأرباح

أ.م.د. سلمان حسين عبد الله/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
الباحث/ رؤى أحمد جاسم

تاريخ التقديم:2017/3/19
تاريخ القبول:2017/4/16

## المستخلص

تعد المعلومات المحاسبية التي يتم أنتاجها من قبل اي نظام محاسبي أهم ما يسعى له المستخدمين سواء الداخلين او الخارجيين، وبما ان حاجات المستخدمين بدأت بالتطور حيث أصبحت المعلومات التي يوفرها نظام الإبلاغ الحالي لا تفي بمتطلباتهم حيث بدأ المستخدمون بالمطالبة بالمعلومات وبمزيد من السرعة، ونتيجة لحاجات المستخدمين وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد ظهر نظام جديد (نظام الإبلاغ بالوقت الحقيقي) الذي له القدرة على انتاج المعلومة في لحظة تجمع بياناتها، ولم يعد الأمر مرهون بالظرف المحلي بل أصبحت هذه الحالة استجابة عالمية حيث أصبح الكمبيوتر حجر أساس في ثقافة المجتمعات وفي شتى مجالات الحياة، ويعد أداة من أدوات المعرفة، وبما أن العصر الحالي هو عصر المعلومات وأنظمتها والبحث عن أفضل استخداماتها بأقل تكلفة ووقت، ولهذا زادت أهمية المعلومات في العصر الحديث نتيجة التطور التكنولوجي والذي واكبه تطور الحواسيب مما أدى ذلك إلى توفر الوقت والجهد وسرعة نقل البيانات والمعلومات إلى مستخدميها.

**المصطلحات الرئيسة للبحث** / الإبلاغ المالي بالوقت الحقيقي، أقتصاد المعرفة، التوقيت المناسب، الأكتمال، الأستثمار، توزيع الأرباح

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 101 المجلد 23
الصفحات 572-586

*البحث مستل من رسالة ماجستير

## الجانب النظري

### اولا": منهجية البحث

**1- مشكلة البحث :** اصبح للمعلومات المحاسبية مجال كبير للاستعمال من قبل شرائح مختلفة وتتضمن آلية الاستعمال التجهيز بمعلومات واضحة ودقيقة وبتوقيت مناسب فضلا عن انها مكتملة بالنسبة الى ما أشار إليه الإطار المفاهيمي، ففي الوقت الحالي بدأ التوجه من قبل الشركات في انتاج المعلومات المحاسبية وفق بعدين أولهما توفر بيانات كاملة لأنتاج معلومات مكتملة وثانيهما توقيت الحاجة لتلك المعلومات المحاسبية من قبل المستخدمين، اذ يلاحظ هنا وجود وجهين لأنتاج المعلومات المحاسبية الوجه الداخلي المتعلق بنظام المعلومات المحاسبية المعني بالإكتمالية لصفة من صفات المعلومات المحاسبية الملائمة والوجه الخارجي المتمثل بالوقت المناسب الذي يحتاج إليه المستخدمون للمعلومات المحاسبية، وهنا تبرز مشكلة البحث بإيجاد التوافق بين أمكانية انتاج معلومات محاسبية كاملة وبين الحاجة الحقيقية بالوقت المناسب لها ، وعليه تأتي مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

1. هل ان نظام الإبلاغ المالي الحالي لا يعد مليبيا" لحاجات المستثمرين بتقديم معلومات تتصف بتوقيت مناسب؟
2. هل ان صفة الإكتمالية تعود الى جميع المعلومات المحاسبية ام الى نوع معين فيها وما هي انواع القرارات التي تعتمد عليها ؟

**2- اهداف البحث :**

1- التعريف بمفهوم الإبلاغ المالي بالوقت الحقيقي ومفهوم اقتصاد المعرفة .
2- التعرف على حاجات المستخدمين ومدى فائدة توفير نظام إبلاغ مالي بالوقت الحقيقي لهم .
3- التعرف فيما اذا كان هذا النوع من الإبلاغ يمكن من توفير معلومات تخص قرار الأستثمار وتوزيع الأرباح في الوقت الفعلي لأنتاج تلك المعلومات .

**3- فرضية البحث:** الإبلاغ المالي بالوقت الحقيقي يعمل على انتاج معلومات محاسبية لقرار الأستثمار وتوزيع الأرباح تمتلك خاصيتي الإكتمالية والتوقيت المناسب.

### ثانيا":أهم الدراسات السابقة

1. **( Trigo et al 2014)**

بحث بعنوان (تحديات الإبلاغ المالي بالوقت الحقيقي **Challenge of Real-time Reporting**). هدفت الدراسة الى التعرف الى أهم الأستجابات التكنولوجية الرئيسة لواحدة من اهتمامات المحاسبة وهي الإبلاغ بالوقت الحقيقي . وتشير النتائج الى أن الإبلاغ بالوقت الحقيقي في المحاسبة يعطي معلومات كاملة ولحظية حول الأبعاد الرئيسة للمنظمة مما يسمح للأدارة ان تقرر الأتجاه الأفضل والأجراءات التي يجب أتخاذها في كل لحظة. وقد تم استخدام الأسلوب التحليلي لأنجاز البحث. وتوصلت الدراسة الى ان الانشطة المحاسبية تواجه تحديات خطيرة، وان نجاح نظام المعلومات المحاسبية يعتمد على أدوات التكنولوجيا ولكن هناك ابعاد اخرى ينبغي النظر اليها وهي الأفراد والمنظمات، ومع ذلك فأن الحلول التكنولوجية الجديدة تستحق اهتماما" اكبر ويمكن ان تقدم اجوبة على تحدي المحاسبة في اعداد التقارير المالية بالوقت الحقيقي .

2. **(الشجيري ورمضان )**

بحث بعنوان (دور الإبلاغ المالي الألكتروني في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية ). هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة نظم الإبلاغ المالي الالكتروني ومشاكل تطبيقها ومنافعها ومتطلبات تطبيقها ودورها في دعم وتفعيل معايير جودة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن التوجه نحو استخدام نظم الإبلاغ المالي الالكترونية في البيئة المحمية لمسايرة البيئات العالمية في مجال توصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين . وتشير نتائج الدراسة الى ان خاصية التوقيت المناسب هي اكثر الخواص التي يتم تفعيلها وتعظيمها في مجال الإبلاغ المالي الألكتروني، وقد اعتمد البحث اسلوب استمارة الاستبانة لانجازه ، حيث شملت عينة البحث فئة معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في إقليم كوردستان العراق . وقد توصلت الدراسة الى ان للإبلاغ المالي الألكتروني اثر ايجابي في معايير جودة المعلومات المحاسبية من حيث سرعة اعداد ونشر والوصول الى المعلومات مما يزيد من خاصية الملائمة .

**3. (مرعي 2006 )**

**بحث في المحاسبة بعنوان (دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في أتخاذ القرارات الأستثمارية) . هدف البحث الى تسليط الضوء على أهم المتغيرات التي تؤثر في القرار الاستثماري ودور المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية وخاصة المحاسبية منها في التأثير في رأي مستخدم تلك المعلومات.كما عمل الباحث على تبيان هل المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المرحلية بمفردها ذات تأثير في قرار المستثمر أم أن هناك معلومات أخرى لا تحتويها التقارير المرحلية لها دور هام عند اتخاذ القرار. وتشير نتائج الدراسة ان للمعلومات دور مهم في اتخاذ القرار الأستثماري إلا ان محدودية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية المختصرة يجعل الفائدة منها محدودة. وقد أعتمد البحث على اسلوب استمارة الأستبانة لأنجازه. وتوصلت الدراسة الى ان التقارير المالية المرحلية تقدم معلومات مقارنة في تقاريرها تسمح بكشف الشذوذات الفصلية بسهولة وتجعل مقدرة الشركة على التلاعب في النتائج المقررة ضعيفة .**

**4. (حسين 2008 )**

**بحث في المحاسبة بعنوان (العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة) . هدف البحث الى دراسة وتوضيح كيفية اتخاذ القرار المتعلق بتوزيع الأرباح او استبقائها وكذلك لدراسة العوامل المؤثرة في سياسة الأرباح في الشركات المساهمة. تشير نتائج الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين السيولة والعوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الأرباح، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رغبات المساهمين والعوامل المؤثرة على اتخاذ قرار توزيع الأرباح. وقد اعتمد البحث على اسلوب استمارة الأستبانة لأنجازه. توصلت الدراسة الى ما يأتي: تمثل الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة أهمية كبيرة من جهة نظر المساهمين وكذلك من جهة نظر ادارة الشركة ومن ثم فأنها تمثل هدف اساسيا" ومشتركا" يتطلب ذلك ادارة الشركة بذل جهودها في سبيل تحقيق ذلك الهدف، كما وتوصلت الى ان التذبذب الكبير وعدم الأستقرار في نسب الأرباح الموزعة على المساهمين مما يجعل المساهم غير متأكد والى حد ما من مقدار العائد السنوي الذي سيحصل عليه من جراء الأستثمار بأسهم شركة معينة .**

**جدول رقم (1) يبين مشكلة كل دراسة سابقة وأهم النتائج التي تم التوصل اليها**

| أسم الدراسة | مشكلة البحث | أهم النتائج التي تم التوصل اليها |
|---|---|---|
| -تحديات الإبلاغ المالي بالوقت الحقيقي. | التغير السريع في السوق المالية وتطور حاجات المستخدمين جعل من التقارير المالية السنوية والمرحلية قليلة الفائدة . | أن الإبلاغ بالوقت الحقيقي في المحاسبة يعطي معلومات كاملة ولحظية حول الأبعاد الرئيسة للمنظمة مما يسمح للأدارة ان تقرر الأتجاه الأفضل والأجراءات التي يجب أتخاذها في كل لحظة . |
| -دور الإبلاغ المالي الألكتروني في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية. | ان ظهور عوامل بيئية جديدة مثل التجارة الالكترونية في عالم الأعمال أدى الى ضعف فاعلية تطبيق النظم المحاسبية التقليدية وبالتالي نظم الإبلاغ المالي فيها في اطار معايير جودة المعلومات المحاسبية التي توضح طبيعة المعلومات المفيدة للأطراف المستخدمة لها. | ان خاصية التوقيت المناسب هي اكثر الخواص التي يتم تفعيلها وتعظيمها في مجال الإبلاغ المالي الألكتروني. |
| - دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في أتخاذ القرارات الأستثمارية. | إن قرار المستثمر يعتمد على تقديراته للعديد من العناصر التي لا تحتويها التقارير المالية المرحلية وخاصة المعدة وفق الأسلوب المختصر فتقدير مصروف ضريبة الدخل، ومصروف مكافأة نهاية السنة، وتقييم تكلفة البضاعة والمتغيرات التي تطرأ عليها .إن معلومات تقديرية كهذه لا يمكن ،الاعتماد عليها منفردة في اتخاذ قرار استثماري سليم، لأنها يمكن أن تكون مضللة. | ان للمعلومات دور مهم في اتخاذ القرار الأستثماري إلا ان محدودية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية المختصرة يجعل الفائدة منها محدودة |
| - العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة. | تعاني سياسة توزيع الارباح في الشركات المساهمة من بعض المشكلات تتمثل بتأثير مجموعة من العوامل عليها ومن اهمها رغبات المساهمين في اتخاذ قرار توزيع الارباح والحاجة الى توسع والاستثمار ووضع السيولة ، يتوجب على ادارة الشركات الالمام بتلك العوامل ودراستها عندها يتم اتخاذ القرار المناسب. | وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين السيولة والعوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الأرباح ، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين رغبات المساهمين والعوامل المؤثرة على اتخاذ قرار توزيع الأرباح. |

## ثالثا": مفهوم الأبلاغ المالي بالوقت الحقيقي

أن التغيرات التي حصلت مؤخرا" في بيئة الاعمال وزيادة المنافسة العالمية وقصر دورة حياة المنتجات وفقرات اخرى ، ادت الى ضرورة قيام الشركات بتحليل دقيق للمعلومات وفي الوقت المناسب وتقديمها لأدارات الشركات اولا" ، وكأستجابة فورية للتغيرات في بيئة الأعمال .

فالشركات حاليا" تدخل عهدا" جديدا" يسمى الأقتصاد بالوقت الحقيقي (Real-time economy ) او الاقتصاد الأن (now economy ) الذي يمكن وصفه من خلال التسارع الكبير في حجم الاعمال وعمليات التقييم واتخاذ القرارات، فالأقتصاد الأن وبهذا الوصف والتحليل يشكل تحديا"جديدا" لنظم المعلومات المحاسبية وهوما يدعى بالأبلاغ بالوقت الحقيقي .(Trigo et al ,2014:p118-119)

ويعرف الوقت الحقيقي فنيا" على أنه مصطلح يستخدم لوصف أنظمة الكمبيوتر التي تقوم بتحديث المعلومات بنفس وقت استلام البيانات . http://dictionary.reference.com/browse/real-time

كما وقد عرفت جمعية المحاسبين القانونين المعتمدين ACCA الوقت الحقيقي على انه تقنية لسرد الاحداث التي وقعت كما هي وفي نفس الوقت .(ACCA,2013:p6 )

كما وعرف الأبلاغ بالوقت الحقيقي على انه قيام الشركة بنشر المعلومات بصورة مستمرة وليست في فترات محددة كما هو بالوقت الحاضر .(ACCA,2013:p6 )

وهنا نلاحظ أن الوقت الحقيقي يمثل توقيت حاجة المستخدم للمعلومات المحاسبية وقد يظهر في هذا الموقف واجب أو مسؤولية على نظام المعلومات المحاسبية للتعرف على تشخيص توقيت بعض القرارات ولأنواع محددة من المستخدمين فعلى سبيل المثال يلاحظ أن قرارت الأستثمار (الملكية) تتطلب تحديد توقيت مناسب لها ولنوع من المستثمرين طويلي الأجل (الملاك) فيمكن في هذه الحالة تشخيص التوقيت بناء" على حركة تغيير أسهم الملكية ولسنوات متعددة ، وكذلك الحال بالنسبة لأنواع المستثمرين ، وعليه يمكن تقديم المعلومات المحاسبية التي تساعد هؤلاء المستثمرين في اتخاذ قرارت الأستثمار بشكل موضوعي .

ومن خلال ما تقدم من عرض مفاهيمي للأبلاغ بالوقت الحقيقي على أنه نتاج التطور البيئي لوحدات الأعمال والنضوج الفكري للظاهرة الأقتصادية ذاتها والتي أنعكست على ضرورة تغيير عمل النظم المحاسبية لتنسجم مع تطور حاجات المستخدمين وبأتجاهين أولهما الأستفادة من تقنيات المعلومات وميزاتها التطبيقية خدمة للمجتمع وثانيهما تعدد الظواهر الأقتصادية وتداخلها اوجب على مكونات المجتمع (شركات وأفراد ) صناعة قرارات فورية وسريعة ويفترض أن تكون رشيدة وعقلانية لتكون عوائدها ايجابية .

أن التوجه نحو الابلاغ المالي بالوقت الحقيقي من مجرد نشر القوائم المالية كل 3،6،12 شهرا" هي الزامية تقريبا" وان المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية يجب ان تستجيب للمطالب الجديدة من خلال استخدام التكنولوجيا الجديدة .(Trigo et al ,2014: p119)

وهنا نلاحظ أن الموقف قد تغير من عرض الأبعاد التطورية للمحاسبة والتي جاءت مبنية اساسا" وفق تطور حاجات المستخدمين ودوال قراراتهم فأن الأمر في ظل الوقت الحالي قد أدخل عامل التكنولوجيا كأساس للتغيير بالنسبة للنظم المحاسبية وطريقة عملها .

أي أن المحاسبة أصبحت تستجيب لعاملين هما حاجات المستخدمين المتغيرة وتكنولوجيا المعلومات المتطورة بشكل سريع وكبير . مما تقدم يتبين لنا ان الابلاغ المالي بالوقت الحقيقي هو نظام ابلاغ متطور مرتبط بالتطور التكنولوجي يسهل على المستخدمين (الداخليين والخارجيين ) الوصول الى المعلومات بوقت انتاجها الفعلي وبالتالي قدرتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة ( قرار الأستثمار وتوزيع الأرباح ).

## رابعا": محاسبة الوقت الحقيقي

المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى في تطور مستمر تلبية لمتطلبات العمل وحاجات المستخدمين ، فحاجة المستخدمين بمزيد من السرعة والوقتية المناسبة أمرا" حتم على المحاسبة الدخول بمفهوم جديد ألا وهو المحاسبة بالوقت الحقيقي . وفقا" لجمعية المحاسبة الامريكية ( American Accounting Association) المحاسبة هي " عملية تشخيص، قياس ،وايصال المعلومات الاقتصادية التي تسمح بأتخاذ احكام وقرارات من قبل مستخدمي المعلومات . تقليديا"، التقارير المحاسبية تقدم المعلومات الملائمة التي عادة ما تغطي فترات فصلية او سنوية التي تدعم القرارات المالية اللاحقة للتقارير المالية.

المعلومات المحاسبية عادة تقدم لأصحاب مصالح مختلفة ، المستثمرين المرتقبين ، دائنين ، وزبائن ويحتاجون الى تقديم انواع مختلفة من المعلومات ، العمليات المحاسبية تحتاج الى المحاسبة بالوقت الحقيقي لحدوثها مثل (معالجة الصفقات ، الحسابات الدائنة والمدينة ، التقارير المالية الداخلية ) ، التقارير الخارجية ( التقارير القانونية ، تمويل الشركات، مخاطر الخزينة والمخاطر المالية بما في ذلك عمليات التدقيق الداخلية ،مدى الألتزام بمتطلبات التنظيم والضرائب )، المحاسبة الأدارية (التنبؤ، الموازنات ، التكاليف والابلاغ عن الانحرافات مثل رقابة الكلفة او تفاصيل التقارير حول اداء الموازنة ، وكذلك ادارة التدفق النقدي ) ، الادارة الداعمة(مثل تحديد وتحليل الخيارات الاستراتيجية ، دعم القرارات ، تصميم وتتبع مؤشرات الموظفين الرئيسيين ، المقارنة ، محاسبة الأدارة الأستراتيجية ، ادارة مخاطر الأعمال) ، ادارة شؤون الموظفين ، التدريب ، الفحص الدقيق للمشاريع الرأسمالية ، التركيز على الزبائن والمنتجات ، تقارير عن اعمار الدائنين والمدينين ، التدقيق ، تطبيق الأنظمة الداخلية ، ادارة المخاطر ،محاسبة المسؤولية وغيرها . الابلاغ المالي بالوقت الحقيقي ممكن ان يكون جزءا" لحل المشاكل التي ولدتها الازمة المالية العالمية الاخيرة بين عامي 2007-2008 ، مما يمكن المستثمرين لفهم اداء الشركات بصورة افضل وبالتالي تحسين قدرتهم للتحرك بسرعة ، كما يمكن للشركات التي بأمكانها توفير معلومات بالوقت الحقيقي من تطبيق حوكمة الشركات بصورتها الصحيحة واحتمال كبير لجذب المستثمرين . (Belfo et al ,2015:p3-4)

## خامسا":المعلومات التي يتم الأبلاغ عنها بالوقت الحقيقي

تتطلب الحياة على مستوى الأفراد او الشركات يوميا" أتخاذ الكثير من القرارات الروتينية التي تتطلب معلومات ملائمة ومن جميع نواحيها الأقتصادية ، المالية ، الأجتماعية ،....الخ .

ولعل جانب التوقيت المناسب لتوفير المعلومات للمستخدمين يعد عاملا" حاسما" لنجاح أنظمة المعلومات في مقابلة حاجات المستخدمين ومعيارا" لجودة القرارات المعتمدة على مخرجاتها ، ويظهر الأبلاغ بالوقت الحقيقي في مجال المحاسبة من خلال وجود شاشات إلكترونية تعرض التغيرات الحاصلة على اسعار الأسهم وكمية الأسهم المتداولة خلال جلسات التداول الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية ويرتبط بهذا الخادم خوادم فرعية موجودة لدى شركات الوساطة التي تعمل بهذا المجال ، وتعد بورصة بغداد أو ما تسمى حاليا" بسوق العراق للأوراق المالية من البورصات المطبقة لهذا النوع من الأبلاغ ، وقد بدأ البنك المركزي العراقي بالعمل بمثل هذا النوع من الأبلاغ ولكن من ناحية الأشراف والرقابة ، فكل شركة مساهمة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يوجد لأسهمها سعر افتتاح واعلى سعر وأدنى سعر والمعدل الحالي والمعدل السابق واغلاق سابق وكذلك نسبة التغير، أي ان سعر السهم في حالة تغير واي تغير يطرأ عليه يعلن عنه وأدناه تقرير عن اسعار الأسهم لبعض المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية :

| اسم الشركة | رمز الشركة | افتتاح | اعلى سعر | ادنى سعر | المعدل الحالي | المعدل السابق | اغلاق | اغلاق سابق | التغير (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصرف اشور | BASH | 0.340 | 0.340 | 0.340 | 0.340 | 0.340 | 0.340 | 0.340 | 0.00 |
| مصرف بابل | BBAY | 0.230 | 0.230 | 0.230 | 0.230 | 0.230 | 0.230 | 0.230 | 0.00 |
| مصرف بغداد | BBOB | 0.960 | 0.960 | 0.960 | 0.960 | 0.960 | 0.960 | 0.960 | 0.00 |

الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية .

**http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/uploadedFilesList.html**

وبهذا الصدد يرى الباحثان ان الأبلاغ بالوقت الحقيقي أن طبق في الشركات يعمل على منع المتاجرة بالمعلومات المحاسبية والذي يدعى **insider Trading** والذي قد يعمل نوع من التحيز في الأستفادة من المعلومات المحاسبية لشريحة من المستخدمين على حساب شرائح اخرى ومخالفة مفهوم الشفافية في نشر وتبليغ المعلومات المحاسبية.

## سادسا": مفهوم اقتصاد المعرفة

اصبحت المعرفة حقيقة ممكنة واقعية اكثر من كونها فكرا" فلسفيا"، وبات اقتصاد المعرفة واحدا" من الاتجاهات الاقتصادية المتطورة بسرعة وعلى نطاق واسع واستخدم اصطلاح (اقتصاد المعرفة K-E ) لأول مرة من قبل عالم الاقتصاد الأمريكي (بيتر دروكر-Peter Druker) عام (1969) في الفصل الثاني عشر من كتابه(عصر التوقف The Age of Discontuity) يرى ان العالم صار يتعامل فعلا" مع صناعات معرفية تكون البيانات موادها الأولية والعقل البشري اداتها والافكار منتجاتها في حين يرى اخرون ان اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الاعظم من القيمة المضافة (Value Add) او (سلسلة التجهيز) كما سميت في نموذج بورتر، ويقوم هذا الاقتصاد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وبنفس الأتجاه أكد عدد من الباحثين على وجود علاقة قوية بين التكنولوجيا والمعرفة وتزايد الانتاجية سواء كان ذلك على مستوى الشركات او على مستوى الاقتصاد الكلي.(الخزرجي،البارودي،2012: ص63-65)، ويمكننا هنا بيان تعريف أقتصاد المعرفة، على انه الاقتصاد الذي يقتصر على الاعتراف بدور المعرفة والتكنولوجيا في نمو الاقتصاد ، وتتجسد المعرفة في الكيانات البشرية (كراس المال البشري) وفي التكنولوجيا ، وتمتلك دائماً اساساً لتطور الاقتصاد ، وتمتلك اهمية نسبية للاعتراف بها ، وثبتت اهميتها عبر السنوات القليلة الاخيرة في نمو اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي تكوّن قوة كبيرة تعتمد على انتاج وتوزيع واستخدام المعرفة، والتوظيف السريع الواسع في الصناعات التكنولوجية العالية، مثل الحواسيب والالكترونيات والتكنولوجيات. (علي ،2012: ص29)

ويتبين لنا مما تقدم في أعلاه ان اقتصاد المعرفة هو نتاج ما عاشته الوحدات الأقتصادية في عصر المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات، حيث سهولة الاتصال بين العالم جعلت من الوحدات الأقتصادية التأقلم مع التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والأتصالات مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي وبالتالي عودة النفع على الاقتصاد الكلي للبلدان .

## سابعا": خصائص اقتصاد المعرفة

تعد خصائص اقتصاد المعرفة مهمة لما لها من فوائد في امكانية ترجمتها عمليا" في تطوير الأبلاغ المالي المحاسبي ليكون منسجما" مع متطلبات العصر ، ومن تلك الخصائص ما يلي : (المشهداني وعلي،2012: ص366 )

1. انتقال النشاط الاقتصادي من انتاج وصناعة السلع الى انتاج وصناعة المعرفة.
2. اعتماد التعليم والتدريب المستمرين ،التي تضمن مستويات عالية من التدريب للعاملين .
3. الانتقال من التفكير على اساس الجودة الى التفكير على اساس توليفة السرعة .
4. يتمتع اقتصاد المعرفة بمرونة فائقة وقدرة على الانفتاح والتطويع والتكييف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية والمهارات المهنية .
5. لايعرف اقتصاد المعرفة عوامل العشوائية الارتجالية ، ولا يعتمد على قوانين الصدفة ، فكل شيء فيه مخطط ، وكل شيء منظم ، وكل شيء فيه موجه ، ومراقب ومتابع .
6. ان انتاج معرفة جديدة يقود الى امكانات لانتاج معرفة جديدة اخرى ، وهكذا تستمر عملية انتاج المعرفة بشكل متزايد ومتسارع .
7. يستند اقتصاد المعرفة الى مورد غير مهدد بالنضوب ويتسم بالوفرة ، وخلافا للموارد الاخرى التي تبلى مع الاستخدام . وتمتاز المعرفة بأنها تحتفظ بقيمتها بعد استعمالها ، بل ان تكرار الاستخدام يكون في احيان كثيرة مصدرا" لتجديد المعرفة وتنميتها .

ان القيمة الاقتصادية للمعرفة المتضمنة في رأس المال البشري تزداد على نحو كبير عندما تتم ترجمتها الى اجراءات واساليب عمل ،اي عندما تأخذ شكلا"مؤسساتيا" صريحا" ، وتصبح مكونا من مكونات المنظومة بدلا" من بقائها ضمنية ومحتجزة في رؤوس بعض الافراد .

## ثامنا": خاصية التوقيت المناسب

تعد الحاجة الى المعلومات حاجة جارية وفورية وخاصة ان كثيرا" من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة شديدة نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة وتعد خاصية التوقيت المناسب من الخصائص الهامة الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية (شبير،2006 ،ص51) . ويعتبر عمر المعلومات هو العامل الحاسم في تحديد فائدتها، المعلومات يجب ان لا تكون قديمة مقارنة مع وقت العمل الذي تدعمه على سبيل المثال اذا كان المدير يجعل قرارات يومية لشراء المخزون من المجهز استنادا" الى تقرير حالة المخزون، فعليه المعلومات الواردة في التقرير يجب ان لا يزيد عمرها على يوم واحد (Hall,2011,p14) ، بحيث يجب ان يكون تجميع وتلخيص المعلومات المحاسبية ونشرها سريعا" بقدر الأمكان لضمان أتاحة معلومات حديثة لمستخدمي المعلومات المحاسبية (هندريكسن ، 1990، ص129 ) . يحتاج المستخدمون للمعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب قبل ان تصبح هذه المعلومات غير قابلة في التأثير على اتخاذ القرار الحالي (Aronson,2008: p4) ، ومع التعقيد المتزايد للعمليات التجارية ونمو مجتمع الأستثمار، هناك حاجة ملحة من قبل المستثمرين لمزيد من المعلومات ذات الصلة وفي التوقت المناسب، ويعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التوقيت المناسب بأعتبارها واحدة من الخصائص التي تحدد ملائمة المعلومات المحاسبية . يحتاج المستخدمين الى المعلومات في التوقيت المناسب لتمكنهم من اجراء مراجعة فورية ليقرروا بشأن الاستمرار في الشركة ،التأخر في الأفصاح عن المعلومات في التوقيت المناسب ستكون نتائجه مزيد من عدم كفاءة السوق (Vuran&Adiloglu,2013:p58) يعد توقيت إعلان التقارير المالية من أهم المقاييس التي تستخدم لقياس منفعتها، فالتقارير التي تصل إلى المستخدمين في فترة قصيرة تعد معلومات حديثة يستجيب لها السوق المالي بدرجة أكبر من استجابته في حال تأخرت هذه المعلومات لفترة طويلة، ومن جانب آخر فإن ورود معلومات جديدة للسوق يؤدي إلى زيادة في حجم التداول نتيجة لاختلاف تفسير المتعاملين في السوق لهذه المعلومات (باعكضة ،2011: ص45 ) . ان الابلاغ المالي بمحتواه لايمكن ان يكون فعالا" ما لم يتم مراعاة التوقيت المناسب لعرض المعلومات . اذ تعد خاصية التوقيت المناسب احد عناصر الملائمة لعرض المعلومات المحاسبية اللازمة لأتخاذ القرار قبل فقدانها القدرة على التأثير في القرار. وفي هذا المجال يؤدي استخدام شبكة الأنترنت في نظم المعلومات المحاسبية (الابلاغ المالي الألكتروني ) الى تحقيق مجموعة من العوائد وبصورة خاصة من خلال امكانية توفير مجموعة من الخصائص التي يتطلب توافرها في المعلومات المحاسبية مثل سرعة وتوصيل نتائج الأعمال (من البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية ) وهو ما يسهم في تحقيق عنصر من عناصر خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية من خلال توفير المعلومات ضمن التوقيت المناسب وبدون تأخير والتي يمكن ان ينتج عن وسيلة النقل والتوصيل للمعلومات. (الشجيري ورمضان: ص11 )

## تاسعا": خاصية الإكتمال

ويقصد بالاكتمال ان يتضمن التقرير المالي كافة المعلومات الضرورية للمستعملين لفهم الظواهر التي يتم التقرير عنها بضمنها الشرح والتوضيح لتلك المعلومات مثل طبيعة كل اصل ووصف عددي له مثل كلفته الاصلية وكلفته المعدلة او الجارية وغير ذلك، وان اي نقص في المعلومات يقلل من جودة تلك المعلومات وقد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة( ليلو، 2014 : ص34) . الوصف الكامل يتضمن كل المعلومات الضرورية للمستخدم لفهم الظاهرة التي تم وصفها بما في ذلك جميع الإيضاحات والتفسيرات على سبيل المثال وصف كامل لمجموعة الأصول وتتضمن كحد أدنى أيضاح لطبيعة الأصول في المجموعة والوصف الرقمي لكل الأصول في المجموعة وايضاح ما يعرض الوصف الرقمي ( على سبيل المثال التكلفة الأصلية ، التسوية بالكلفة التاريخية او القيمة العادلة ) وبالنسبة لبعض البنود يجب ايضا تفسير الحقائق الهامة حول نوعية وطبيعة البنود ، العوامل والظروف التي قد تؤثر بنوعيتها وطبيعتهاوالعملية المستخدمة لتحديد الوصف الرقمي (IASB&FASB,2015:p29).

ومن الطبيعي أن الأكتمال المطلق غير ممكن اولا" لأن التقارير المالية ما هي ألا نموذج Model لتمثيل واقع الوحدة المحاسبية وهي بهذا لا بد وان تنطوي على قدر من التجريد والتبسيط ، ومن ناحية اخرى هناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى Feasibility المعلومة قبل قياسها والأفصاح عنها فمثلا" هل قائمة المركز المالي التي تتضمن ارقاما" عن شهرة المحل تعبر بصدق عن حقيقة هذا العنصر وانه ليس هناك شهرة خلاف ما هو ظاهر في هذه القائمة ؟ من المعروف انه طبقا" للنموذج المحاسبي المعاصر لا يتم الأفصاح عن شهرة المحل إلا في حدود ذلك القدر الذي ينشأ نتيجة عملية تبادل تمت مع أطراف مستقلة ( الشيرازي ، 1990، ص202 ) . ومن اجل إن يتحقق التمثيل الصادق يجب إن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة فان أي حذف للمعلومات يمكن إن يجعلها خاطئة أو مضللة ولكي تكون المعلومات الواردة في الكشوفات المالية موثوق فيها يجب ان تكون مكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الاهمية النسبية دون اهمال المعلومات التي يمكن ان تؤثر على قرارات مستخدمي الكشوفات المالية وتتضمن هذه الخاصية كافة المعلومات الضرورية التي يجب إيصالها للمستخدم لفهم الظاهرة التي تم تمثيلها بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات اللازمة.(زويد،2014: ص46)

## عاشرا":قرار الأستثمار

إن اتخاذ قرار سليم من قبل المستثمرين في السوق المالي فيما يتعلق بالاستثمار سواءً من ناحية الشراء أو البيع في سهم معين، يتوجب على المستثمر أن يكون ملماً وعلى معرفة بكيفية قراءة القوائم المالية،مثل: الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وكيفية تحليل هذه القوائم واستخراج بعض المؤشرات المالية التي تمكنه من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وتخفض مستوى عدم التأكد المرتبطة بهذه القرارات، مما يؤدي إلى رفع فعالية وجودة أي قرار استثماري من خلال التوجيه السليم للمدخرات. لذا يجب أن يكون جميع المستثمرين على قدم المساواة من حيث كم ونوع ووقت المعلومات التي ترد إليهم. وهنا يمكن فقط أن تتحقق العدالة في هذه الأسواق وأن تصبح مناخًا استثماريًا ملائمًا. (عتر وعتر ،2010 : ص1 ) ويعتبر القرار الاستثماري من أكثر القرارات أهمية للوحدات الأقتصادية ، وذلك لما يتضمنه من مبالغ كبيرة تخاطر بها الوحدة الأقتصادية في سبيل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية. علاوة على أن طبيعة القرار الاستثماري تتفق مع القرارات الإستراتيجية من حيث الخصائص التالية: (علي ، 2011 : ص110 )

1. القرارات الإستراتيجية والقرارات الاستثمارية تعتبر من اختصاص الادراة العليا بالمؤسسة.
2. لها تأثير كبير على مركز الوحدة الأقتصادية في المستقبل .
3. ينطوي هذا النوع من القرارات على درجة عالية من المخاطرة وعدم التأكد .
4. يتأثر هذا النوع من القرارات بالقيم والتوقعات لمتخذي القرار ,من حيث التنبؤ بالمبيعات ,وتقدير التكاليف لعدد من السنوات المقبلة وتحديد معدل العائد على الاستثمار ,ومعدل تكلفة رأس المال.

## احد عشر:المدخل العلمي لأتخاذ القرار الأستثماري

ينبغي على متخذ القرار الأستثماري الرشيد ان يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لأتخاذ القرار ، والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي : (نشنش ،2007: ص3-4 )

1. تحديد الهدف الأساسي للأستثمار .
2. تجميع المعلومات الملائمة لأتخاذ القرار مع تحديد مصادرها .
3. تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية او المتحكمة في القرار .
4. تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الأستثمارية .
5. اختيار البديل الأستثماري المناسب للأهداف .

## اثنى عشر:انواع القرارات الأستثمارية في اسواق الأوراق المالية

يمكن تحديد أهم انواع قرارات الأستثمار في أسواق الأوراق المالية بالآتي : (حسين وأخرون ، 2013 : ص232 )

1. قرار الشراء : يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة اصل مالي ، ويلجأ المستثمر الى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة اعلى من القيمة السوقية .
2. قرار عدم التداول : في هذا النوع من القرارات الأستثمارية يكون المستثمر امام اصل مالي تكون قيمته السوقية المالية تساوي القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة.
3. قرار البيع : يلجأ المستثمر الى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، في ظل المخاطرة .

## ثلاثة عشر:قرار توزيع الأرباح

يعد قرار توزيع الأرباح من القرارات المهمة والصعبة التي تواجه الأدارة حيث تواجه الأدارة احد الخيارين بخصوص الأرباح المتحققة ، هل تقوم بتوزيع الأرباح على المستثمرين أم تقوم بأستثمارها لأغراض التوسع الداخلي واحتجازها ، على الرغم من اختلاف التفسير للخيارين ألا ان كل منهما سوف يقوم بتعزيز القيمة السوقية للشركة من خلال زيادة قيمة السهم في السوق ،حيث ان توزيع الأرباح على المستثمرين سوف يشعرهم بالأمان اتجاه الشركة المستثمر فيها ويعطي صورة جيدة عن اداءها بالأضافة الى جذب المستثمرين المرتقبين للأستثمار في الشركة ، من ناحية اخرى فأن استثمار الأرباح لأغراض التوسع فأنها تؤدي الى زيادة الطاقة الأنتاجية للشركة وبالتالي زيادة الأرباح .

ان توزيع الارباح على المساهمين يعد بمثابة مكافاه لهم ولكن يعمل هذا التوزيع على تقليل الارباح المحتجزة بذلك سوف يؤثر على اجمالي التمويل الداخلي، وعليه يتطلب الامر معالجته في ضوء اهداف الشركة المتمثلة في تعظيم قيمة الشركة ككل بالتالي تعظيم ثروة المساهمين. وتعرف سياسة توزيع الأرباح بأنها (قرار تحديد الجزء من الأرباح الذي يوزع على المساهمين والجزء الذي يستبقى دون ان يتم توزيعه ) . (حسين ، 2008 : ص213 )

فأذا ما قررت الشركة توزيع الأرباح المتحققة على حملة الأسهم عندها تظهر ثلاث اسئلة رئيسية يتوجب على ادارة الشركة الأجابة عليها هي : ماهي النسبة من الأرباح التي يجب توزيعها على حملة الأسهم ؟ هل أن التوزيع يجب ان يكون على شكل مقسوم نقدي ام ان عليها ان تستخدم النقد المقرر توزيعه كمقسوم على حملة الأسهم في اعادة شراء بعض الأسهم ؟ ماهي درجة الأستقرار التي يجب ان تتمتع بها دفعات المقسوم ، هل يجب ان تكون المبالغ المدفوعة من سنة الى اخرى ثابتة ومعتمدة على بعضها البعض ام ان هذه الدفعات يمكن ان تتغير مع متطلبات التدفقات النقدية وخطط الأستثمار للشركة ، ويمكن لمجلس الادارة ان يصرح عن المقسوم في اي وقت ، ألا ان التوزيعات لا تمثل التزام قانوني على الوحدة الأقتصادية اي انه خيار للمجلس ، وان السياسة المثلى لتوزيع الأرباح ( Optimal dividend policy ) هي تلك السياسة التي تقوم على الموازنة بين التوزيعات الحالية وبين التوزيعات المستقبلية لتعظيم قيمة السهم في السوق . (النعيمي والتميمي ،2009 : ص457- 458 )

## اربعة عشر:اجراءات توزيع الارباح

تعتبر سياسات توزيع الارباح في الشركات المساهمة من اهم السياسات التي تؤثر على حركة تدلول اسهم الشركة في اسواق المال (البورصة ) لذلك اكتسبت اجراءات توزيع الارباح اهمية قصوى بالنسبة للشركة والمساهمين على السواء، كما وارتبطت عملية توزيع الارباح في الشركات المساهمة بالتواريخ المهمة التالية : (حسين ،2008 : ص215-216 )

1 – تاريخ الاعلان عن التوزيع:

وهو ذلك التاريخ الذي تتخذ فيه الهيئة العامة للشركة المساهمة قرارا بالأعلان عن توزيع الارباح وكما نص قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 بالفقرة (ثانيا )للمادة ( 73 ) بان يوزع الربح الصافي او جزء منه على الاعضاء حسب اسهمهم او حصصهم حسب الاحوال وذلك بعد استيفاء جميع الاستقطاعات القانونية.

ويلاحظ انه وبعد تاريخ الاعلان عن التوزيع يزداد الطلب على اسهم الشركة التي اعلنت عن توزيع الارباح مما يؤدي الى زيادة القيمة السوقية لهذه الاسهم.

2 - تاريخ تسجيل حاملي الاسهم:

وفي هذا التاريخ تقوم الشركة باغلاق دفاتر تحويل الاسهم وتقوم باعداد قائمة المساهمين حتى هذا التاريخ حيث من يملك اسهم الشركة في هذا التاريخ يكون له الحق في الحصول على توزيعات الارباح عند دفعها.

3- تاريخ الدفع:

وهو التاريخ الذي تقوم به الشركة فعليا باصدار شيكات توزيع الارباح وارسالها للمساهمين كل حسب حصته.

## الجانب التطبيقي

الآتي نتائج الفحص الخاصة بالمعلومات التي من الممكن الإبلاغ عنها بالوقت الحقيقي لقراري توزيع الأرباح والأستثمار وما مدى انطباق خاصية التوقيت المناسب والأكتمال عليها ، وذلك من خلال وضع معايير لقياس الوقتية والأكتمالية ، للمصارف عينة البحث للفترة من 2006-2015 التي تم اختيارها على اساس استمراريتها بأنشطتها وإلتزامها بمتطلبات معايير الإبلاغ المالي وذلك بالأستناد الى التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية .

جدول رقم (2) النسب الخاصة بمعايير قياس الوقتية لقرار توزيع الأرباح

| النقاط الزمنية | نقاط الفحص | مصرف الشمال | مصرف بغداد | مصرف الخليج التجاري | مصرف الموصل للتنمية والأستثمار | مصرف الأستثمار العراقي | التكرارات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شهري | لا يوجد | - | - | - | - | - | |
| فصلي | صافي الدخل | %25 | %25 | %25 | %25 | %25 | ||||| |
| سنوي | توزيع الأرباح، الأرباح المحتجزة | %25 | %25 | %25 | %25 | %25 | ||||| |
| غير محدد بوقت معين | نوع التوزيع | %25 | %25 | %25 | %25 | %25 | ||||| |
| مج النسب | | %75 | %75 | %75 | %75 | %75 | |

مصدر بيانات الجدول اعلاه من إعداد الباحثة

يتبين من الجدول أعلاه ان المصارف الخمسة المختارة كعينة للبحث حصلت على نفس النسبة البالغة 75% وانها مستوفية للمعايير التي تم وضعها حيث انها تقوم بالافصاح عن صافي الدخل لكل ربع وتقوم بتوزيع الارباح واتخاذ قرار الارباح المحتجزة نهاية كل سنة وان نوع التوزيع مرتبط حسب تغيرات السوق وبقرار البنك المركزي بخصوص زيادة رأس المال ، فيما عدا نقطة زمنية واحدة وهي أنه لا يقوم اي مصرف بأعداد قوائم مالية شهرية ونشرها عبر المواقع الخاصة بها ، كما نجد من خلال النظر الى الجدول ان النسب قد تجاوزت الوسط الحسابي وعليه تعتبر وقتية المعلومات جيدة .

جدول رقم (3) النسب الخاصة بمعايير قياس الأكتمالية لقرار توزيع الأرباح

| أنواع المعلومات | نقاط الفحص | مصرف الشمال | مصرف بغداد | مصرف الخليج التجاري | مصرف الموصل للتنمية والأستثمار | مصرف الأستثمار العراقي | التكرارات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معلومة التوزيع | صافي الدخل | - | - | - | - | - | - |
| معلومة مبلغ التوزيع | الأرباح الموزعة والمحتجزة | %25 | %25 | %25 | %25 | %25 | \|\|\|\|\| |
| معلومة صافي الربح بعد الضريبة | الأرباح الفائضة القابلة للتوزيع | %25 | %25 | %25 | %25 | %25 | \|\|\|\|\| |
| معلومة نوع التوزيع | نوع التوزيع | %25 | %25 | %25 | %25 | %25 | \|\|\|\|\| |
| مج النسب | | %75 | %75 | %75 | %75 | %75 | |

مصدر بيانات الجدول اعلاه من إعداد الباحثة

يتبين من الجدول اعلاه ان المصارف حصلت على نفس نسبة معايير الوقتية(التوقيت المناسب) البالغة 75% وانها مستوفية للمعايير حيث تقوم الأدارة بتوفير معلومات مكتملة خاصة بمبلغ التوزيع ونسبته ونوع التوزيع فيما اذا كان نقد او اسهم ، الا في نقطة فحص واحدة وهي ان معلومة صافي الدخل لكل ربع غير مكتملة الى حد ما .

نستنتج مما سبق ان المعلومات التي تم فحصها والخاصة بقرار توزيع الأرباح تتطابق بها خاصية التوقيت المناسب والأكتمالية فيما عدا معلومة صافي الدخل ، حيث نجد ان معلومة صافي الدخل تتمتع بوقت مناسب من حيث اعداد القوائم المالية المرحلية ولكنها تفتقر لخاصية الأكتمال وذلك لانه من غير الممكن الأعلان عن توزيع ارباح نهاية كل فصل ما لم يتم الوصول الى الأرباح الفائضة للتوزيع ولحين الوصول الى هذه الأرباح يجب ان يخضع صافي الدخل للأستقطاعات الضريبة وتنزيل الأحتياطيات وكل هذه الأجراءات يتم العمل بها نهاية السنة وان المصارف تعتمد في اعداد القوائم المرحلية على المدخل المتكامل اي ان الفترات المرحلية مكملة لبعضها البعض وعليه يكون توزيع الأرباح سنويا".

وعليه نجد ان الإبلاغ المالي بالوقت الحقيقي ( الإبلاغ الفوري ) يقوم بتوفير معلومات بوقت مناسب ومكتملة .

جدول رقم (4) النسب الخاصة بمعايير قياس الوقتية لقرار الأستثمار

| النقاط الزمنية | نقاط الفحص | مصرف الشمال | مصرف بغداد | مصرف اشور الدولي | مصرف الخليج التجاري | مصرف الأستثمار العراقي | التكرارات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شهري | لا يوجد | - | - | - | - | - | - |
| فصلي | صافي الربح لكل ربع | %16,6 | %16,6 | %16,6 | %16,6 | %16,6 | \|\|\|\|\| |
| سنوي | صافي الربح بعد الضريبة | %16,6 | %16,6 | %16,6 | %16,6 | %16,6 | \|\|\|\|\| |
| | الأرباح الموزعة | %16,6 | %16,6 | %16,6 | %16,6 | %16,6 | \|\|\|\|\| |
| | نسب المديونية | %16,6 | %16,6 | %16,6 | %16,6 | %16,6 | \|\|\|\|\| |
| | العوائد المتحققة | %16,6 | %16,6 | %16,6 | %16,6 | %16,6 | \|\|\|\|\| |
| مج النسب | | %83 | %83 | %83 | %83 | %83 | |

مصدر بيانات الجدول اعلاه من إعداد الباحثة

يتبين من الجدول اعلاه ان المصارف مستوفية لمعايير قياس الوقتية لقرار الأستثمار وانها تقوم بأعداد تقارير مرحلية وفقا" للمعيار الدولي 34 ، الأ نقطة فحص واحدة لا يوجد اي من المصارف المختارة بنشر تقارير او قوائم شهرية على مواقعها ، حيث حضت جميع المصارف على نفس النسبة البالغة 83% ، ان جميع المصارف تقوم بنشر نتائج العمليات والمركز المالي لكل ربع سنة أضافة الى التقارير السنوية التي تنشر سنويا" إلكترونيا" على المواقع الخاصة وعلى شكل مجلدات توزيع للمساهمين والمستثمرين تحتوي هذه التقارير على المخططات والتقارير الذكية (عبارة عن مخططات بيانية تستخدم لأظهار الفروقات بين سنة وأخرى لنسب المديونية والعوائد المتحققة والموجودات والمطلوبات) .

جدول رقم (5) النسب الخاصة بمعايير قياس الأكتمالية لقرار الأستثمار

| أنواع المعلومات | نقاط الفحص | مصرف الشمال للتمويل والأستثمار | مصرف بغداد | مصرف الخليج التجاري | مصرف الموصل للتنمية والأستثمار | مصرف الأستثمار العراقي | التكرارات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معلومة الشركة المستثمر فيها | صافي الربح لكل ربع | %20 | %20 | %20 | %20 | %20 | ///// |
| | صافي الربح بعد الضريبة | %20 | %20 | %20 | %20 | %20 | ///// |
| معلومة تحقق العائد | الأرباح الموزعة | %20 | %20 | %20 | %20 | %20 | ///// |
| معلومة تحقق المخاطر | نسب المديونية | %20 | %20 | %20 | %20 | %20 | ///// |
| معلومة نوع الأستثمار | العوائد المتحققة | %20 | %20 | %20 | %20 | %20 | ///// |
| مج النسب | | %100 | %100 | %00 | %100 | %100 | |

مصدر بيانات الجدول اعلاه من إعداد الباحثة

يتبين من الجدول اعلاه ان المصارف مستوفية لمعايير الإكتمالية وبنسبة 100% لجميع المصارف عينة البحث ، حيث تعتمد على قياس صافي الربح لكل ربع وصافي الربح بعد الضريبة والارباح المتحققة ونسب المديونية على اساس سلسلة زمنية لاتقل عن ثلاث سنوات وتعتمد في تحديد العوائد المتحققة على نوع الاستثمار سواء كان (ملكية ، متاجرة ، مضاربة ).

## التحليل النهائي لأثبات أو نفي الفرضيات

يتبين لنا أن العينة التي تم أجراء الفحص عليها لا يوجد بينها التباين الكبير ذو الفروقات الجوهرية وأنه المصارف تتمتع بنفس الأمكانيات ، حيث من خلال فحص عناصر ومتطلبات الأبلاغ المالي بالوقت الحقيقي (الأبلاغ الفوري ) نجد أن المصارف عينة البحث مطبقة لهذا النوع من الأبلاغ وبمعدل يتراوح بين (جيد جدا"، ممتاز ) ، وأنه يمكن من توفير معلومات محاسبية خاصة بقراري توزيع الأرباح والأستثمار للمستخدمين تتمتع بخاصية التوقيت المناسب والأكتمالية ، حيث تعد خاصيتي الأكتمال والتوقيت المناسب متغيران تابعان والأبلاغ المالي بالوقت الحقيقي متغير مستقل ، لأنه لا يوجد أي معلومة ما لم يكن هناك أبلاغ مالي اولا ولا بد من هذه المعلومة ان تتمتع بعدة خصائص ومنها التوقيت المناسب والأكتمال .

وعليه نتوصل الى اثبات فرضية البحث الفرعية( أ )، أي ان الابلاغ المالي بالوقت الحقيقي يوفر للمستخدمين معلومات محاسبية بالوقت الفعلي لأستخدام هذه المعلومة من قبلهم قبل ان تفقد هذه المعلومة قيمتها او قدرتها على التأثير في عملية القرار ، واثبات فرضية البحث الفرعية (ب) ، أي ان الابلاغ المالي بالوقت الحقيقي يوفر معلومات محاسبية تتمتع بخاصية الأكتمالية على وفق المعلومات التي تم فحصها في الجانب العملي.

## الأستنتاجات والتوصيات

### الأستنتاجات :

1. لا تقوم المصارف بأعداد قوائم مالية شهرية (قوائم فورية) التي تسهل على المستثمر من أتخاذ قرار الأستثمار بالوقت المناسب .
2. تعد خاصية التوقيت المناسب أهم بالنسبة للمستثمرين من خاصية الأكتمال كونها من أهم عوامل أتخاذ القرارات الرشيدة .
3. تعد معلومة صافي الربح المرحلي مكتملة بالنسبة لقرار الأستثمار نوعا ما وذلك لانه يجب ان يكون التركيز عند النظر الى قائمة الدخل على الدخل التشغيلي كونه الدخل الناتج عن النشاط الرئيسي للوحدة الأقتصادية .

### التوصيات :

1. إعداد القوائم المالية الشهرية (قوائم فورية) نظرا" لتوفر الأمكانيات من قبل المصارف لأعداد مثل هذه القوائم .
2. توفير المعلومات المحاسبية بالأضافة الى غيرها من المعلومات (استخدام تقنية جديدة ، فتح فروع ، خدمات جديدة للزبائن ...الخ ) بوقتها المناسب كون هذه المعلومات تعمل مجتمعة لأتخاذ القرارات الرشيدة .
3. على المستثمر أن ينظر الى الأرباح التي من المتوقع ان تستمر في المستقبل الناتجة عن الدخل التشيغلي ، وذلك لأنه التنبؤ بالأرباح على اساس الدخل التشيغلي أفضل .

### المصادر العربية:

#### الكتب


1. البرزنجي ، حيدر شاكر وجمعة ، محمود حسن (2013 ) " تكنولوجيا ونظم المعلومات في المنظمات المعاصرة " منظور [ اداري – تكنولوجي ] ، دون دار للنشر.
2. الخزرجي ، ثريا عبد الرحيم والبارودي ، شيرين بدري (2012 ) " اقتصاد المعرفة " (الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية) ، عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
3. السالمي ، علاء عبد الرزاق (2000 ) " تكنولوجيا المعلومات " ، الطبعة الثانية، عمان ، دار المناهج .
4. الشيرازي ، عباس مهدي (1990) "نظرية المحاسبة " ، منشورات ذات السلاسل ، الطبعة الأولى .
5. النعيمي ، عدنان تايه والتميمي ، أرشد فؤاد (2009) "الأدارة المالية المتقدمة" ،عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
6. هندريكسن ، الدون (1990) "النظرية المحاسبية "، ترجمة كمال خليفة ابو زيد ، الطبعة الرابعة ، الأسكندرية .


#### الدوريات


1. حسين ، وليد حسين ،خضير ،ابتهال طالب ، حافظ ، عبد الناصر علك (2013) "قرارات الأستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في اسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد الثامن ، العدد 22 .
2. حسين ، هاشم حسن (2008 ) "العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر .
3. عتر ، عمر ، عتر ، عثمان (2010 ) " تباين القرارات الأستثمارية للمتعاملين في أسواق المال بأختلاف نوعية هذه الأسواق ( ناشئة – متقدمة ) ، مجلة علوم إنسانية، العدد 45 .
4. مرعي ، عبد الرحمن (2006) " دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية " مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية ،المجلد 22 ، العدد الثاني .
5. الشجيري ،محمد حويش ، رمضان ، نادر يونس " دور الابلاغ المالي الالكتروني في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية " ، دراسة ميدانية لأراء عينة من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في اقليم كوردستان .

6. المشهداني ، بشرى نجم عبد الله ،علي ، محمد أبراهيم (2012) " دور اقتصاد المعرفة في تطوير نظام الإبلاغ المالي " انموذج مقترح " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 18 ، العدد67.

## الرسائل والأطاريح

1.باعكضة ، رواء عبد الرزاق (2011) " اثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على اسعار الاسهم " دراسة تطبيقية على سوق الاسهم السعودي ، رسالة مقدمة الى جامعة الملك عبد العزيز بجدة للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة .
2.زويد ، جاسم كشيش (2014 ) " قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية ودورها في تعزيز عقلانية القرارات الأستثمارية " رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة .
3.شبير ، أحمد عبد الهادي (2006) " دور المعلومات المحاسبية في أتخاذ القرارت الأدارية " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين ، قدمت هذه الرسالة استكمالا" لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الأسلامية - غزة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة .
4.علي ، محمد ابراهيم (2012 ) " خصائص نظام الابلاغ المالي في ظل متطلبات اقتصاد المعرفة " انموذج مقترح " رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة .
5.علي ، حامدي (2011) " أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الأقتصادية الجزائرية " دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة ، الوحدة الأنتاجية التجارية – آريس ، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة .
6.ليلو ، رائد محمد علي (2014 ) " أثر مستوى التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية" دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمةالعراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني .

## أوراق العمل

1.نشنش ، سليمة ، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الأستثمار المالي .

## المصادر الأجنبية

1.Aronson, Michael (Revenue Recognition) the Honors program Senior Capstone project , Faculty Advisor: Tim Krumwiede , Apr,2008. 2.The Association of Chartered Certified Accountants (ACCA), (2013) Understanding investors: the road to real-time reporting.
3.Belfo,Fernando,Trigo,Antonio,Estebanez,Raquel.(2015)" Impact of ICT Innovative Momentum on Real-Time Accounting " Journal of Business Systems Research,No.2,Vol.6.
4.Hall,James A.(2011) "Accounting Information System" 7th ed ,USA, South-Western.
5.IASB&FASB ,Conceptual framework for financial reporting, (2015)
6.Sahay,B.S.,Ranjan,Jayanthi.(2008) " Real-Time business intelligence in Supply Chian analytics " Journal of information management&Computer Security,No.1,Vol.16
7.Trigo,Antonio,Belfo,Fernando, Estebanez,Raquel,Perez. (2014) " Accounting Information Systems: The Challenge of the Real-Time Reporting " Journ ProcediaTechnology,No.16,pp118-127.
8.Vuran,Bengu,Aldiloglu,Burcu.(2013) " IS Timeliness of Corporate Financial Reporting Related to Accounting Variables? Evidence from Istanbul Stock Exchange " Journal of International Journal of Business and Social Science,No.6,vol.4,pp 58-70 .
http://dictionary.reference.com/browse/real-time
http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/uploadedFilesList.html

## Real- time Financial reporting : Role promoting completeness and timeliness in Investment & profit distribution decision

**Abstract**

**The accounting information that is produced by any System a user either entering or leaving, since the needs of the users began to evolve where he became the information provided by the current reporting system that does not meet their requirements in terms of users began to demand information, more quickly, and as a result of the needs of the user accounting system and the development of information and communications technology has emerged a new system (real- time reporting system), which has the ability to produce information at the moment of data gathered, it is no longer dependent on local circumstance, but this case has become a global response where the computer has become a cornerstone of the culture of the communities in the various spheres of life, the tool of knowledge tools, including the current era is the era of information, systems and search for the best uses of the lowest cost and time, but this has increased the importance of information in the modern era as a result of technological development, which has coincided with the development of computers, which led to the availability of time and effort and the speed of data and information transfer to its users.**

**Key Words : Real-Time Financial reporting, Knowledge economy , Timeliness, Completeness , Investment, profit distribution .**